INF

IAEA - INFCIRC/429
18 February 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: FRENCH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

الكلمة التي ألقاها وزير خارجية الجزائر
بمناسبة تدشين مفاعل "السلام"
في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

بناء على طلب البعثة الدائمة للجزائر يعمم على الدول الأعضاء النص الملحق للكلمة التي ألقاها وزير خارجية الجزائر بمناسبة تدشين مفاعل "السلام" في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لكي تطلع عليه الدول الأعضاء.

94-00522

المرفـــق

الكلمة التي ألقاها السيد محمد صلاح دمبري، وزير خارجية الجزائر، بمناسبة تدشين مفاعل "السلام" (بيريـــن، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

حضرات الضيوف الكرام،
السادة الوزراء،
أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

كان حفل التدشين الذي يضمنا اليوم يكتسي طابعا استثنائيا لأنه يشكل إحدى اللحظات الكبرى في تاريخ التعاون من أجل التنمية.

إنه استثنائي أيضا لأنه ثمرة تعاون بين بلدين ناميين، الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، اللتين استطاعتا توحيد جهودهما في سبيل مطمح نزيه مشترك وجمع عملهما خدمة للتنمية من خلال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهنا يكمن المعنى الحقيقي للاحترام المتبادل بين بلدينا والمغزى المحسوس للصداقة التي تربط الشعبين الجزائري والصيني.

وهو استثنائي، أخيرا، لأنه يعبر عن عدم تجزئة الأمن والتنمية ويجعلهما حقيقة واقعة وذلك عن طريق ضمان الانتفاع لبلد كبلدي من التكنولوجيات اللازمة لتنميته.

إن هذا المشروع الجماعي، الذي قدمت له الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعما ثمينا، هو ايضا تعبير عن الإرادة التي تدفع بالدول الى التعاون من أجل القضاء على صروب عدم المساواة، والمظالم، ووجوه عدم التوازن الناجمة عن سباق التسلح والمنازعات التي تؤدي الى وجوده.

أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

إنه ليشرف الجزائر إنجاز هذا العمل الذي يشهد على استعدادها المتجدد للإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن مفاعل "السلام" كان وسيبقى تعبيرا محسوسا عن تصميم الجزائر على الإفادة من المنافع التقنية التي يمكن أن تنجم عن التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وهو الى ذلك رمز جلي لتعاون مثالي

ملاحظة: أعدت الترجمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

مع المؤسسة الدولية التي كلفها مجتمع الدول بأن تشجع في العالم بأسره تنمية الطاقة الذرية والاستخدام العملي لها في الأغراض السلمية.

ويطيب لي أن أشدد في هذا الصدد على أن التعاون القائم بين الجزائر والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي نرغب في أن يكون متسما دائما بالصراحة، والوضوح، والاحترام المتبادل، قد وجد في إبرام اتفاقي الضمانات المتعلقين بالمفاعلين "نور" و "السلام" ما يعبر عنه تعبيرا محسوسا.

وتندرج إرادة الجزائر هذه في إطار الاتجّاه العام الذي اعتمدناه منذ زمن بعيد في معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح، وعدم الانتشار، والمتصلة في الواقع بالأمن الدولي، وأخيرا بالسلم.

إن قناعة الجزائر، التي تتأكد بصورة مطردة، هي أن نهج معالجة هذه المسائل لا يمكن فصله عن قرينه الطبيعي ألا وهو نهج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

إن تلك هي الروح التي حاولت بها الجزائر جاهدة على اتخاذ موقف من هذه المسائل يُدخل في حسبانه في آن معا الحاجة الى ضمان الظروف الملائمة لوضع وتعزيز برامجها المتعلقة بالبحوث التقنية والعلمية في خدمة تنميتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى توطيد التزامها إزاء جهود المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن هذا الاتجاه المتسق الذي أدى من قبل الى انضمام الجزائر في عام ١٩٩١ الى عدد من الصكوك المتعلقة بنزع السلاح، قد تأكد فيما بعد تأكيدا كاملا بتوقيع بلادي، بوصفها إحدى الدول الأصلية الموقعة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبمشاركتها النشطة في جميع المحافل التي تعالج موضوع نزع السلاح سواء أكان ذلك على مستوى الأمم المتحدة، أو مؤتمر نزع السلاح، أو فضلا عن ذلك في إطار عمليه السلم في الشرق الأوسط.

وفي معرض التقييم الدوري المتصل لموقفها، حظي استعراض مسألة الاتفاقات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية بعناية دائمة. وقد انعكس هذا الموقف في الدعم المطرد الذي قدمته الجزائر وما زالت تقدمه لمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولهذا كانت الجزائر قد قررت أن تُخضع لضمانات الوكالة الدولية، على أساس طوعي ومن طرف واحد، منشأتيها النوويتين "نور" و "السلام" اللتين كان دائما واضحا أنهما مخصصتان بصورة تامة للاستخدام السلمي.

إنالجزائر، التي أقامت علاقات مثمرة وواضحة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع استخدامها في الوقت نفسه استخداما كاملا لحقها غير القابل للتصرف في الانتفاع بالطاقة النووية لأغراض سلمية،

تنضل على كل شيء استمرار التعاون الدولي في سبيل تطوير وتعزيز برامجها في مجال بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض التنمية.

ولئن كنا قد التزمنا بشكل ليس فيه أي لبس لصالح الاستخدام السلمي للذرة فإن الجزائر يمكنها أيضا بكل اطمئنان أن تُعرب بوضوح عن اقتناعها فيما يتصل بمسألة نظام عدم الانتشار.

إن الجزائر ترفض الاستخدام العسكري للذرة.

وهذا قرار فرضناه على أنفسنا وهو يتيح لنا أن نقول لكم بأن عملنا في سبيل نزع السلاح بصورة عامة ولتنفيذ برنامجنا النووي بصورة خاصة لا يتناقض مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا أعلن، اليوم، رسميا باسم السلطات القيادية العليا في بلادي، عزم الجزائر على الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أصحاب السعادة،
سيداتي سادتي،

إن الجزائر، باتخاذها هذا القرار، تعتزم تقديم إسهامها التام في عمل متعدد الأطراف، هو - بطبيعة الحال - بعيد عن الكمال بيد أنه يجب تقدير فائدته بكيفية شاملة وعلى مستوى عالمي لكيما تؤتي عملية نزع السلاح العام والشامل المرجوة أكلها.

والجزائر بتأييدها هذه العملية، تعي ذلك وتأمل أن يُساهم ذلك في عالميتها، وهي تعتزم الاضطلاع، في هذا الصدد، بما لها من مسؤولية خاصة.

وهكذا تحيط الجزائر علما بخطوات التقدم الملموس الذي تم تحقيقه خصوصا على الصعيد الثنائي في مجال نزع السلاح النووي.

وما دام الأمـــر كذلك، فإن بلادي تأمل أن يتم إحراز التقدم بشأن مسألة أمن الدول غير النووية ولا سيما في مجال الضمانات السلبية وبشأن مسألة حظر التجارب كذلك.

وفي الوقت نفسه، يجدر بذل جهود محسوسة ومحددة لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بدأ بأكثرها فتكا، أي الأسلحة النووية. وهذا يعني في هذه المرحلة أن تكون جميع المنشآت النووية في هذه المنطقة مخصصة بصورة تامة لأغراض مدنية وسلمية بحتة وموضوعة تحت رقابة دولية.

وأخيرا ترى الجزائر من واجبها أن تعيد تأكيد حق جميع البلدان في الإفادة من التكنولوجيا النووية بما فيها التدريب، والمساعدة التقنية وكذلك في وضع إجراءات محسوسة موضع التنفيذ في مجال نقل المعدات لأغراض التنمية.

أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

إن وجودكم، اليوم، بيننا فرصة سعيدة لنا لإعادة تأكيد التزام الجزائر الراسخ بالسلم، والتحديث والتقدم.

ولا يمكن لأية عقبة، مهما كانت طبيعتها، أن تعيق أو أن تعاكس هذه الإرادة.

لقد حرصت على أن أطلعكم على بعض الخيارات والقرارات المهمة التي اختارت بلادي اتخاذها والتي تعكس إرادتنا على وضع عملنا في إطار يتسم بالوضوح والثقة من أجل توطيد روابط الصداقة، والتفاهم والتعاون التي نحرص على التمسك بالحفاظ عليها مع جميع شركائنا.

وفي هذه الحقبة من الحقب الصعبة والخطيرة من تاريخ العالم وفي هذه اللحظة الحاسمة من تطور بلادي، يقع على جميع شركائنا وأصدقائنا واجب التضامن الفعلي من أجل حفظ قيم التسامح، والحرية والديمقراطية ومبادئ العدالة، والإنصاف والسلم التي تقود خطواتنا، ومن أجل ضمانها لنا جميعا.

وشكرا.

- - - - -